

III. مكافحة الإتجار بالمخدرات: وقاية وأمن(*)

أ. حسينة دحومان(**)

مقدمة

عرف العالم منذ القديم انتعاشاً لهذه التجارة غير الشرعية ولكن زاد انتعاشاً بفعل استفادتها من الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية في تصنيع وترويج وكذا تسويق المخدرات بطريقة غير شرعية.

وتعدّ هذه الظاهرة المرضية تهديداً أمنياً فهي من بين أهم أشكال الجريمة المنظمة، وقد ظهرت عدّة جماعات زرعت الرعب في الأوساط الحضرية خاصّة منها الياكوزا اليابانية، المافيا في إيطاليا وأمريكا ولكلّ منها هيكلتها وتنظيمها ومع تطوّر المعاملات التجارية الدوليّة وتكنولوجيا المعلوماتية تشكّلت جماعات أكثر خطورة على الأشخاص وممتلكاتهم بل وحتى على الدّول التي عجزت عن مقاومة الأساليب الجديدة في الإجرام وهي الجماعات التي أطلق على تسميتها بالجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

(*) موضوع نشر في مجلة، فكر ومجتمع، ع 20.

(**) محاضرة، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، بجامعة أمحمد بوقرة،

بومرداس - الجزائر.

-أنها تمتدُّ فترة من الزمن.
-وقد اختلفت وجهات النَّظر في تعريف الجريمة التي قد تكون محلِّية أو
عابرة للحدود الوطنية ولكن هناك خصائص تمَّ الإِّتِّفاق عليها بعد دراستها
معمَّقة أهمُّها مايلي:

-تهدف إلى الريح السَّريع من خلال وسائل غير مشروعة
-استعمال العنف كوسيلة لتحقيق الهدف.

ومن بين أهمَّ أساليب ومميَّزات الجريمة المنظَّمة بمختلف أشكالها (التجارة
غير الشرَّعية للمخدَّرات، التجارة غير الشرعية للأسلحة، تجارة البشر، الهجرة
السَّرية.....):

-الفساد: من خلال إفساد بعض المسؤولين والموظَّفين العموميين.
-غسل الأموال بتوظيفها في مشاريع مشروعة.
-ولاء أعضائها نتيجة لتطبيق نظام متشدِّد بما في ذلك القتل في حالات
الفسل أو العصيان أو عدم الولاء.
-السَّرية في نشاطاتها⁽¹⁾.

وقد تكاثفت الجهود بشكل متنامٍ منذ بداية القرن العشرين لمكافحة
الجريمة المنظَّمة عامة.

والإشكالية التي يمكن طرحها في هذه المقالة هي: ما هي
الاستراتيجيات الفعَّالة لمكافحة التجارة غير الشرَّعية للمخدَّرات؟

وللمحاولة تحليل هذا الموضوع يمكن التطرق للعناصر التالية:

1. تحديد أهم مميزات التجارة غير الشرعية للمخدرات.
2. أهم المقاربات التي يمكن تطبيقها لمكافحة محرّكات الإئجار غير الشرعي للمخدرات.
3. أهم استراتيجيات مكافحة الإئجار غير الشرعي للمخدرات.

1. تحديد لأهم مميزات التجارة غير الشرعية للمخدرات

إنّ ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، أضحت هاجساً مخيفاً ومقلقاً للدول والحكومات وبخاصة أنّها استفحلت في أوساط الشباب والمراهقين وصغار السنّ وتفشّت في أوساط التلاميذ في المدارس والثانويات.

إنّ مادة المخدرات مؤثرة في العقل ومضرة بالصحة فهي تحدث تسمماً وإذا استهلكت بصفة متكررة وبإفراط ستؤدّي إلى الوفاة. والمخدر يكون غير مشروع تعاطيه وكذا المتاجرة به إذا كان القانون يخضر إنتاجه ويعاقب عليه ومن بين المخدرات المضرة قانونياً: الكوكايين، الهيروين..

في حين أنّه هناك بعض المواد المخدرة مشروعة مثل بعض الأدوية التي يصفها الطبيب لمعالجة بعض الآلام وكذا الأدوية المنومة والمضادة لليأس والإنهيار العصبي والإكتئاب مع ضرورة احترام عدد الجرعات وعدم استعمالها خارج وصفات طبية ذلك أنّه لكلّ دواء تأثيرات جانبية⁽²⁾.

(* ومن بين أهم أنواع المخدرات:

-القنب الهندي (Le Cannabis): هو نبتة ورقية توجد تحت أشكال مختلفة وتؤثر في الجهاز العصبي، تعرف بعدة تسميات منها: الكيف. تستهلك هذه المادة عن طريق السجائر أو عن طريق استنشاقها عبر الأنف

ولإستهلاك القنب مخاطر عديدة منها: أنه يتسبب بالصداع وباضطرابات هضمية وتعاطيه والإدمان عليه على مدى بعيد قد يسبب أزمات قلبية للشخص المتعاطي، كما يفقد الشخص الذاكرة ويسبب نقص في الانتباه ويصاب الشخص بالخوف من الغير.

-الأفيون (Pavot à opium): يستخرج الأفيون من ثمار الخشخاش وبالتحديد بذورها قبل نضجها التام والخشخاش نبات حولي ينمو وينبت سنوياً. ويستعمل الأفيون من خلال أسلوب الاستنشاق أو الشم أو الحقن الوريدي أو العضلي. ويشعر المتعاطي لهذه بالتخليق في الخيال وبشعور قوي بالنعاس، ومن بين أهم أضراره ومخاطره، أن الشخص يصاب بالهجين وفقدان الوعي وقد يصاب هؤلاء المتعاطون بالإيدز بسبب تبادل الحقن بين المدمنين وانتقال المرض عن طريق العدوى. كما يؤدي استهلاكه إلى النوم العميق والموت نتيجة توقف التنفس.

-الكوكايين (Cocaïne): هي مادة بيضاء منبهة للجهاز العصبي تستخرج من أوراق أشجار الكوكا. هي من المخدرات الخطيرة نظراً لسرعة الإعتياد عليها وضررها البالغ على الجسم. يشعر المتعاطي لهذه المادة بأنه يخلق في السماء ثم يلي ذلك الشعور باليأس والكسل ويقدم المدمن مرة أخرى على استهلاك المخدر طلباً للمتعة فيكرر عملية تعاطي الكوكايين⁽³⁾.

وهناك نوع آخر من المخدرات وهو الكراك (Crack)، وهو مزيج أو خليط من الكوكايين، بيكاربونات الصوديوم والأمونياك⁽⁴⁾.

وهناك نوع آخر من المخدّرات، المورفين (Morphine) وهي من أهم مشتقات الأفيون⁽⁵⁾.

(* المؤثرات العقلية

هي أدوية ذات فعالية على النّظام العصبي وإذا تناولها الإنسان بدون الرّجوع إلى الطبيب وبدون وصفة طبية ورقابة قد يؤدّي ذلك إلى إدمانه عليها. وهناك عدّة تصنيفات للمؤثرات العقلية منها:

–(Psycholeptique): وهي أدوية ذات مفعول مسكّن أو مهدّئ على النّفس ومنها المنوّمات والمهدّئات.

وعموماً هناك مؤثّرات عقلية تستعمل في طب الأعصاب (Neurologie)، وأخرى تستعمل في الطب النّفسي.

فالأولى تضمّ مضادات الصّرع، مضادات ضدّ شلل العضلات، أمّا المجموعة الثانية، فتحتوي على مضادات الإنهيار العصبي ومضادات للكآبة⁽⁶⁾.

نسمّي عملية التّداول غير الشرعي للمخدّرات بالتجارة غير الشرعية للمخدّرات نظراً لأنّها تحتوي على مراحل من إنتاج، صنع وتصدير واستيراد ونقل.

فمثلاً المادة الثالثة من القانون الجزائري رقم (04-18) المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر 2004، المتعلّق بالوقاية من المخدّرات والمؤثّرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها. تتضمن تجارة المخدّرات غير الشرعية عدّة عمليات حسب هذه المادة وهي:

”... الزراعة: يقصد بها زراعة خشخاش الأفيون، الكوكا، ونبته القنب.

-الإنتاج: عملية تتمثل في فصل الأفيون وأوراق الكوكا والقنب عن نباتاتها، الصُّنع: جميع العمليات غير الإنتاج التي يتمُّ الحصول بها على المخدَّرات والمؤثرات العقلية وتشمل التقنية وتحويل مخدَّرات أخرى.

-التصدير والاستيراد: ويقصد بهذه المرحلة النُّقل المادي للمخدَّرات أو المؤثرات العقلية من دولة إلى دولة أخرى. النقل ونعني بمرحلة النقل، نقل المواد الموضوعة تحت المراقبة داخل الإقليم الجزائري من مكان إلى آخر أو عن طريق العبور...»⁽⁷⁾.

2. أهم المقاربات التي يمكن تطبيقها لمكافحة محرّكات الاتِّجار

غير الشرعي للمخدَّرات

لقد كان التّركيز على الجانب العسكري في مكافحة الجريمة المنظّمة بكلّ أشكالها ولكن اثبتت الوسائل الشرطية بأنّها لا تكفي لوحدها لمكافحة أشكال الجريمة المنظّمة والتي من أبرزها التّجارة غير الشرعية للمخدَّرات خاصّة وقد ظهرت عدّة نظريات أمنية بعد الحرب الباردة والتي جعلت من مفهوم الأمن مفهوماً واسعاً ذو أبعاد متعدّدة (أمن اجتماعي، أمن ثقافي، أمن صحيّ، أمن غذائي، أمن سياسي، أمن عسكري..)، كما برزت مقارنة الأمن الإنساني بقوة وتلازمها مع آلية التنمية الإنسانية التي تقتضي الرقي بكل القطاعات لتحقيق أمن الفرد من كلّ التهديدات الأمنية.

وعلى هذا الأساس فالتّعاون الدّولي في القرن الواحد والعشرين لمكافحة التّجارة غير الشرعية للمخدَّرات قد ركّز على ضرورة اجتثاث الأسباب والدّوافع المؤدّية لإنتاج هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظّمة.

ومن أهم المحركات التي تنعش التجارة غير الشرعية للمخدرات:

-الإنحلال الأخلاقي.

-الفساد في كل المستويات المجتمعية

-الفقر

-انعدام الأمن الدولاتي.

أمّا بالنسبة لأهم نتيجة سلبية للإتجار غير الشرعي بالمخدرات هي مدى تأثيرها على سلوكات المدمنين عليها. وتكاد تتفق أدبيات سوسيولوجيا الجماعات المدمنة على أنّ الإدمان على المخدرات سلوك يتعلّمه المدمن من البيئة والوسط المتمثّل في الجماعات والأقران التي يتّصل بها الفرد المدمن ولكن ليست البيئة وحدها المؤثرة على سلوك المدمن بل أيضاً تتوفّر الاستعدادات النفسيّة لدى بعض الأفراد وهي التي تدفعهم للإدمان على المخدرات ويعدّ هذا الأخير مخرجاً مهماً وأساسياً وجوهرياً للسلوك العدواني والنوبات العنيفة والإجرامية في أغلب الاحيان للمدمنين نتيجة التأثير السلبي والخطير للمخدرات.

ومن بين أهم المحركات التي تدفع بعض الافراد للإدمان، مايلي:

-تتمّ عملية تعلّم استهلاك المخدرات-هذه المواد السّامة والخطيرة- بالتفاعل بين الفرد وأشخاص منحرفين متاجرين أو مدمنين على المخدرات.

-أصبح الإدمان يصيب عدّة فئات من المجتمع، خاصّة المراهقين والشباب وحتى الأطفال. إنّ عناصر شخصية المراهق أو الشاب وسلوكياته تتكون بواسطة الكثير من المؤثرات فمثلاً جماعة رفاق الطفل أو المراهق أو الشاب وأصدقاؤه تلعب دوراً هاماً في التأثير، فجماعة الرفاق من الناحية

السوسيولوجية والنفسية هي بالنسبة للمراهق أو الشاب بمثابة فرصة لتحدي الوالدين من خلال قوة الجماعة الجديدة التي صار جزءاً منها والتي تسانده في إظهار هذا التحدي وهذا يعني أن جماعة الرفاق أو الأقران تعدّ أحد المصادر المهمة والمفضلة عند المراهقين للإقضاء وإستقاء الآراء والأفكار وعندما تكون هذه الجماعة مكوّنة من أصدقاء منحرفين فمن المنطقي أن تتأثر شخصية المراهق بهم نظراً لأنّه في مرحلة تكوين الشخصية والنضج لديه لم يكتمل بد ذلك يقع الكثير من المراهقين ضحية الانحراف نتيجة رفاق السوء المنحرفين.

-هناك أسباب إقتصادية قد تؤدي للإدمان على المخدرات ثمّ للسلوك العدواني والعنيف وحتى يتطوّر السلوك تحت تأثير مفعول المخدّر الخطير إلى درجة الإجرام. ومن الناحية الاقتصادية فارتفاع نسبة البطالة يؤدي بوجود أوقات فراغ كبيرة خاصّة لدى فئة الشباب الأمر الذي يقودهم إمّا للبقاء في الأحياء أو على الطرقات ومراقبة المارة أو الجلوس في بعض المقاهي الشعبية او مقاهي الانترنت أو محلات الألعاب الإلكترونية، هذه الأماكن بعض منها قد تحوّل من مكان للإتصال الشعبي إلى أماكن لترويج المخدّرات بسبب بعض الأفراد المنحرفين الذين يشوّهون القيمة الاجتماعية والحضارية لتلك الأماكن التي يرتادها المواطنون. وقد يدفع اليأس الشّبّاب إلى الانخراط في جماعات الإتّجار غير الشرعي بالمخدّرات وكذا الإدمان عليها للتخلّص من الغضب المكبوت واليأس ونتيجة للإكتئاب أو السخط على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المزرية قد يلجأ بعض الشباب لسلوك الإّتجاه السلبي بالإنحراف.

-هناك بعض المحلّلين الاجتماعيين الذين رأوا بأنّه هناك علاقة بين توسّع المدن والإدمان على المخدّرات والإتّجار غير الشرعي بها⁽⁸⁾.

3. أهم استراتيجيات مكافحة التجارة غير الشرعية للمخدرات

قبل الحديث عن أهم الاستراتيجيات والآليات المتبعة على المستوى الدولي لمكافحة التجارة غير الشرعية للمخدرات، لا بدّ من تحديد التمرکز الجيوستراتيجي للتجارة غير الشرعية الدولية للمخدرات وأهم المناطق التي تعرف انتعاشاً لهذه الظاهرة المرضية.

لقد كانت أفغانستان منذ القدم موطناً لزراعة نبات الخشخاش ولكن بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان ازدادت زراعة الخشخاش وتجارة الأفيون ومن بين المحركات التي ساعدت على ذلك، سقوط السلطة المركزية في الدولة والإمتداد الكبير لشبكات التجارة السريّة عبر إيران وباكستان لكلّ من المخدرات والأسلحة وأكثر من ذلك فقد أصبحت قوات الاحتلال السوفياتي ذاتها سوقاً جديدة للأفيون والهيروين فقد عاد كثير من الجنود السقييت بعادة تعاطي المخدرات في تلك الفترة بعد رجوعهم إلى بلادهم بعد الجلاء عن أفغانستان، وبحلول عام 1990 كان النظام الأفغاني القائم آنذاك غير قادر على اتّخاذ أيّ عمل للقضاء على زراعة الخشخاش أو تصنيع الهيروين، وأضحى لأفغانستان دور متميّز لا شكّ لتقود إنتاج الأفيون في العالم بعد دولة بورما ويفسر ذلك زيادة أنشطة تهريب المخدرات في الدّول المحيطة بها وهي إيران وباكستان والهند⁽⁹⁾.

كما أنّ المغرب الأقصى يعرف ارتفاعاً كبيراً لزراعة القنب الهندي (الكيف).

كما أنَّ تشبُّع سوق الولايات المتَّحدة الأمريكية بالكوكايين في أوائل التسعينيات تَمَّ تلاه ذلك انخفاض الطلب الأمريكي للكوكايين فسعت جماعات تهريب المخدرات إلى البحث عن أسواق جديدة لتتنقل تجارتها إليها. فوجَّه تجار المخدرات الأمريكيون نشاطاتهم ومدَّدوا نطاق أسواقهم إلى أوروبا واليابان والشرق الأوسط خاصَّة دول الخليج العربي الغنية والمملكة العربية السعودية ولد ثبت هذا التوجه في 1990 عندما ضبطت السُّلطات البلجيكيَّة حمولة 400 كغ من الكوكايين على ظهر سفينة كولومبية وهذا الكوكايين كان موجَّهاً إلى ألمانيا قد تَمَّ القبض على 2 من الكولومبيين من عصابات الميدين (The Medellin Cartel).

وفي نفس الوقت تَمَّ إجراء تجارب متواصلة لتطوير صناعة المخدرات ونتج عن تلك العمليات انتاج مخدرات تحويلية ومؤثرات عقلية ونفسية. وجميع هذه المواد يمكن انتاجها في أي مكان اعتماداً إلى الوصول إلى الكيماويات اللازمة مثل الأفرين (Ephedrine).

نيجيريا كذلك ظهرت في الثمانينات كنقطة عبور للهروين الوارد من جنوب شرق آسيا في طريقة التسويق في أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أنَّ المهرَّين النيجريين كان لهم دور بارز في تهريب الكوكايين المنتج بأمريكا الجنوبية إلى أوروبا ودول الإتحاد السوفياتي سابقاً⁽¹⁰⁾.

وقد ساهم الفساد بشكل كبير في انتشار التجارة غير الشرعية للمخدرات وقد عرفت أمريكا الجنوبية بانتشار زراعة شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع والإنتاج غير المشروع لورقة الكوكا والصنع غير المشروع للأفيون، وهي تزوَّد الولايات المتَّحدة الأمريكية وبعض الدول في أوروبا بالكوكايين وتعدُّ دول أمريكا الوسطى مناطق عبور للمخدرات إلى أمريكا الشمالية من أمريكا الجنوبية وبالنسبة لتعاطي المخدرات فتعرف ارتفاعاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي

المكسيك وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمخدرات غير المشروعة في العالم⁽¹¹⁾.

كما أن إيطاليا في القارة الأوروبية، تتميز بتواجد أخطر عصابات ومافيا الإتجار غير الشرعي للمخدرات، ثم إن أصل كلمة مافيا يعود إلى منظمة مركبة عمودياً تدعى كوزا نوسترا، إلى جانب منظمات مافيوية عدة متناثرة ذات دائرة نفوذ محلية وهي لا تنتمي إلى كوزا نوسترا حتى أنها تعمل غالباً بالتنافس معها، إلا أن هيمنة كوزا نوسترا مطلقة في أقدم منطقة للمافيا في مقاطعة بالرمو.

إن ما يجعل المافيا أشد خطورة من الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة ليس نتيجة لعدد أعضائها أساساً ولكن نتيجة لهيكلتها ولقدرتها على اعتماد استراتيجيات موحدة. وتعدُّ بهذا كوزانوسترا المنظمة الأخطر في الدائرة الإيطالية للإجرام المنظم، كما أن مؤسسات تابعة للكوزا نوسترا أنشئت أيضاً في البلدان الأوروبية العديدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قامت مؤسسة كانت تابعة للكوزا نوسترا ولكنها أصبحت مستقلة وانفصلت عنها. والإتجار غير الشرعي للمخدرات هو المجال الرئيسي الذي تتنافس حوله مختلف الجماعات المافيوية⁽¹²⁾.

وعلى المستوى العالمي هناك تعاون قضائي وشرطي وقانوني وتنموي لمكافحة التجارة غير الشرعية للمخدرات.

فمن بين أهم وأبرز أشكال التعاون الدولي العسكري إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول"، والتي تعمل على مكافحة الجريمة بصفة عامة، وهي تهتمُّ إهتماماً خاصاً بمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات ولذلك يضمُّ قسم

التنسيق الشرطي بالمنظمة شعبة خاصة لمكافحة الإتجار في المخدرات غير المشروعة⁽¹³⁾.

ونظراً لخطورة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر، فقد أفردت إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988، (المادة 17) منها لمواجهته حيث نصّت على أن تتعاون الدّول الأطراف إلى أقصى حدٍّ ممكن وبما يتّفق مع القانون الدولي للبحار على منع الإتجار غير المشروع عن طريق البحر⁽¹⁴⁾.

كما ركّزت هيئة الأمم المتحدة على مكافحة الجرائم الملازمة للتجارة غير الشرعية للمخدرات والتي من أبرزها غسيل الأموال أو تبييض الأموال، وفي هذا الإطار يبرز القانون التّمودجي بشأن غسل الأموال الصّادر عن الأمم المتحدة سنة 1999 والذي بيّن في مادّته الخامسة مجالات المساعدة والتّعاون المتبادل بين الدّول في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال⁽¹⁵⁾.

وتبرز أهمية مكافحة هذه الجرائم نظراً لكونها مكتملة لبعضها البعض فأغلب الأموال التي يتمّ ربحها من التجارة غير الشرعية للمخدرات يتمّ تبييضها في عدّة دول من العالم وهذا ما يميّز الجريمة المنظمة في القرن الواحد والعشرين كونها عابرة للحدود الأمر الذي يصعب من مكافحة كلّ أشكالها، فيتّم غسل الأموال التي يتمّ جنيها من التجارة غير الشرعية للمخدرات من خلال شراء عقارات أم من خلال شراء الذهب أو الآثار أو حتى من خلال الاستثمار في بناء فنادق أو في تأسيس شركات قانونية ولكن بأموال مجنية من التجارة غير الشرعية للمخدرات. وهناك ثلاث مراحل أساسية لعملية غسيل الأموال وهي: مرحلة التّوظيف والتي تعني توظيف الأموال غير المشروعة في صورة إيداعات بالبنوك أو المؤسسات

المالية أو شراء أسهم أو شراء مؤسسة مالية أو تجارية أو غيرها، أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة التّمويه أو التغطية والتي تعني إنشاء مجموعة معقّدة من العمليات المالية بغرض تضليل أي محاولة للكشف عن المصدر الحقيقي للأموال، أمّا عن المرحلة الثالثة، فهي مرحلة التّكامل أو الدّمج، حيث يتمّ ضخّ الأموال مرة أخرى في الإقتصاد كأموال مشروعة معلومة المصدر⁽¹⁶⁾.

وكخلاصة لما سبق ذكره يتّضح بأنّ مكافحة التّجارة غير الشرعية للمخدّرات تبقى تحدّيّاً أمام دول العالم، وأفضل مقاربة شاملة لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظّمة من خلال التركيز على تطبيق القوانين الرادعة والتي تقتضي فرض وتنفيذ العقوبات على المجرمين كما تقتضي الفعالية لمكافحة التجارة غير الشرعية للمخدّرات ضرورة تفعيل عدّة مؤسسات بدءاً بالأسر والمجتمع المدني خاصّة الجمعيات وكذا المؤسسات الدينية وعلى الإعلام أن يلعب دوراً هاماً لتوعية الشباب ومختلف فئات المجتمع بخطورة المخدّرات والإدمان عليها.

إنّ ظاهرة الاتّجار غير الشرعي بالمخدّرات وكذا الإدمان عليها تستهدف في معظم الاحوال فئة الشباب وصغار السنّ لذا فهي من الظواهر المعطّلة لعملية النّماء والتطوّر لأيّ مجتمع، حيث إنّها تشلّ قدرات الافراد المدمنين وتبعاً لذلك يصبحون عاجزين عن المساهمة الفاعلة في بناء مجتمعهم الأمر الذي يقود إلى التخلّف الاجتماعي والإقتصادي ومن ناحية أخرى تضطرّ الدولة من جراء هذه الظاهرة إلى صرف الكثير من المال في سبيل الإنفاق على البرامج الوقائية والعلاجية⁽¹⁷⁾.

ويبقى الاتّجار غير الشرعي من بين أخطر أشكال الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، ويعدّ الإدمان من أهم النتائج الخطيرة للاتّجار بهذه المواد السّامة كما أنّ

الأموال الطائلة المجنية من هذه الجرائم عندما تخضع لجريمة غسيل أو تبيض الأموال فهذا يعني أنها ستدخل إلى النظام الاقتصادي للدول ما يعني انتشار أموال غير شرعية واستثمارها وهذا يعني أن خطورة الإتجار بالمخدرات كبيرة جدا فهي تهدد الأمن بمختلف أبعاده، تهدد إقتصاديات الدول، تهدد المجتمعات، تهدد حقوق الإنسان المختلفة خاصة حينما تتحول سلوكيات المجرمين إلى سلوكيات عنيفة وعدوانية حادة سواء كانوا التجار غير الشرعيين وحتى المدمنين على هذه المواد المسمومة.

وتقتض مكافحة هذه التهديدات الأمنية تضافر كل المؤسسات والأجهزة (الشرطية، الجمارك، المؤسسات الدينية، المدارس، الجامعات، وسائل الإعلام، دور الثقافة، مؤسسات المجتمع المدني...) ويبقى الإتجار غير الشرعي للمخدرات وكذا الإدمان عليها يشبه مرض السرطان في انتشاره إذا ما استفحل هذا التهديد في المجتمعات بشكل عميق.

هوامش

- (1) سيدهم مختار، المخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة المحكمة العليا، العدد 2، 2010. (ص ص/ 36-37).
- (2) حسين طاهري، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، الجزائر: دار الخلدونية، 2013، ص 5.
- (3) حسين طاهري، مرجع سبق ذكره، (ص ص/ 7-9).
- (4) Aissa Kasmi, *Les différents types de drogues et leurs effets*, www.onlcdt.majustice.dz
- (5) Office National Algerien de lutte contre la drogue, *La drogues et la Toxicomanie*, <http://www.onlcdt.majustice.dz>
- (6) حسين طاهري، مرجع سبق ذكره، (ص ص/ 1-10).

- (7) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 83، القانون رقم 04-18 المؤرخ في 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، الأحد ذو القعدة 1425هـ/الموافق لـ 26 ديسمبر 2004، ص 4.
- (8) علي سموك وموسى لحرش، المقاهي الشعبية كمجال لتعلم تعاطي المخدرات: دراسة سوسيولوجية، شؤون اجتماعية: مجلة علمية محكمة، العدد 95، خريف 2007، (ص ص/ 176-179).
- (9) علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، القاهرة: دار إيتراك، 2000، (ص ص/ 223-224).
- (10) علاء الدين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 228.
- (11) المرجع نفسه، ص 255.
- (12) جيوفاني فالكوني، بنية المافيا وعالم الجريمة المنظمة، تر: علي جوني، شؤون الأوسط، العدد 17، مارس 1993، (ص ص/ 80-85).
- (13) علاء الدين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 304.
- (14) المرجع نفسه، ص 255.
- (15) محمد عبد الله أبو بكر سلامة، الكيان القانوني لغسيل الأموال، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005، (ص ص/ 113-114).
- (16) مصطفى محمود عبد السلام، ظاهرة غسل الأموال في العالم وسبل المواجهة العربية في ضوء تقرير منظمة التضعاون الاقتصادي والتنمية 2002 م، شؤون اجتماعية، مجلة علمية محكمة، العدد 83، خريف 2004 م، ص 167.
- (17) عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المتعافي من الإدمان على المخدرات، شؤون اجتماعية، العدد 82، صيف 2004 م، ص 88.